

## النهج الخامس في تناقض القضايا وعكسها كلام كلي في التناقض

( ١ ) اعلم أن التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب ،  
على جهة - وفي نسخة « على جملة » - تقتضى لذاتها أن تكون إحداها  
- وفي نسخة « أحدهما » - بعينها ، أو بغير عينها - وفي نسخة « بعينه ،  
أو بغير عينه » - صادقة والأخرى كاذبة - وفي « نسخة صادقاً والآخر  
كاذباً » - حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما ، وإن لم يتعين ذلك  
- وفي نسخة بلون عبارة « ذلك » - في بعض الممكنات ، عند جمهور القوم .

---

( ١ ) اختلاف قضيتين :

قد يكون لاختلاف أجزائهما .

وقد يكون لاختلاف الحكم فيهما ، إما بالإيجاب والسلب ، وإما بالكلية والجزئية ،  
وإما بالجهة ، وإما بشيء آخر من سائر اللواحق .

والاختلاف الحقيقي منها هو الذي بالإيجاب والسلب ؛ فإن النفي والإثبات هما اللذان  
لذاتهما لا يجتمعان ولا يرتفعان ، وسائر الاختلافات راجعة إليه . لأنها إنما تكون اختلافاً ،  
من حيث لا يكون الحكم في أحدهما إذا على ما يكون في الأخرى أو بما يكون فيها ، أو على  
الوجه الذي يكون فيها ، وإلا فلا اختلاف أصلاً .

والاختلاف بالإيجاب والسلب أيضاً :

قد يقع على وجه لا يقتضى اقتسام الصدق والكذب .

وقد يقع على وجه يقتضيه .

والأول : كما في قولنا : هذا حيوان . هذا ليس بأسود ؛ فإنهما لا يقتسمانها ، بل ربما

يصدقان معاً ، وربما يكذبان معاً .

(٢) وإنما يكون التقابل في الإيجاب والسلب - وفي نسخة « في السلب والإيجاب » - إذا كان السالب منهما - وفي نسخة « فيهما » -

والثاني : قد يقع على وجه يقتضيه أمر غير نفس الاختلاف وذاته .

وقد يقع على وجه يقتضيه الاختلاف نفسه .

والأول : كما في قولنا : هذا إنسان . . هذا ليس بناطق ؛ فإنهما إنما اقتسما الصدق

والكذب لتساوي الإنسان والناطق في الدلالة ، لالتفيس الاختلاف .

والثاني : كما في قولنا : هذا زيد ، هذا ليس بزيد ؛ فإنهما اقتسماه لذات هذا

الاختلاف ، لا شيء آخر .

فالتناقض : هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة تقتضي لذاتها أن تكون

إحداهما صادقة ، والأخرى كاذبة .

والصدق والكذب قد ينفيان ، كما في مادي الوجوب والامتناع ، وقد لا ينفيان كما في

مادة الممكنة ، ولا سيما الاستقبالي ؛ فإن الواقع في الماضي والحال قد يتغير طرف وقوعه ،

وجوداً كان أو عدماً ، فيكون الصادق والكاذب بحسب المطابقة وعدمها ، متعينين ، وإن

كان بالقياس إلينا بلهنا به غير متعينين .

وأما الاستقبالي ، ففي عدم تعين أحد طرفيه نظر ، أهو كذلك في نفس الأمر ؟ أم

بالقياس إلينا ؟

وجمهور القوم يظنونه كذلك ، في نفس الأمر ، والتحقيق يأباه ، لإسناد الحوادث

في أنفسها إلى علل تجب بها وتمتنع دونها ، وانتهاء تلك العلل إلى علة أولى تجب لذاتها كما

يبين في العلم الإلهي .

فلا التعيين من شرط التناقض ، ولا عدمه . بل من شرطه الاقتسام كيف كان ؛

ولذلك قال الشيخ : [ بعينه ، أو بغير عينه ] ثم أكده بقوله : [ حتى لا يخرج الصدق

والكذب منهما ] فأشار بقوله : [ وإن لم يتعين في بعض الممكنات عند جمهور القوم ]

إلى ما ذكرناه من رأيهم فيه .

(٢) أقول يريد أن يبين الجهة المذكورة في حد التناقض التي لذاتها تقتضي

اقتسام الصدق والكذب ، وهي تقابل السلب والإيجاب وحده ، في المخصوصات ، ومع

شرط آخر في المحصورات . فبين :

يسلب الموجب كما أوجب ؛ فإنه إذا أوجب شيء وكان لا يصدق ؛ فإن معنى أنه لا يصدق ، هو أن الأمر ليس كما أوجب .  
وبالعكس إذا سلب شيء ولم - وفي نسخة « فلم » - يصدق ، فعناه أن مخالفة الإيجاب - وفي نسخة « إيجاب » - كاذبة - وفي نسخة « كاذب » -

لكنه - وفي نسخة « ولكنه » - قد يتفق أن يقع الانحراف عن مراعاة التناقض ؛ لوقوع الانحراف عن - وفي نسخة بدون عبارة « مراعاة التناقض لوقوع الانحراف عن » - مراعاة التقابل .

ومراعاة التقابل أن تراعى في كل واحدة من القضيتين ما تراعيه في الأخرى ، حتى تكون أجزاء القضية في كل واحدة منهما هي التي في الأخرى ، وعلى ما في الأخرى - وفي نسخة بدون عبارة « وعلى ما في الأخرى » - حتى يكون معنى :

الموضوع والمحمول - وفي نسخة « المحمول والموضوع » - وما يشبههما  
وفي نسخة « أشبههما » -  
والشرط والإضافة ،

---

أولاً : معنى التقابل .

وثانياً : أن الصدق والكذب كيف يتعلقان بالتقابلين .

ثم يبين أن الانحراف عن التقابل يقتضى الانحراف عن التناقض .

ثم شرع في بيان شرائط التقابل ، وبين أنها .

بالإجمال شيء واحد ، وهو أن يراعى في كل واحدة من القضيتين ما يراعى في الأخرى ، حتى تكون أجزاء القضيتين متحدة .

وبالتفصيل شرائط كثيرة ، منها الثمانية المشهورة .

اثنتان منها : الاتحاد في الموضوع والمحمول ، وفيما يشبههما ، يعنى المقدم والتالى .

وستة : هي الاتحاد في الشرط .

والجزء والكل - وفي نسخة « والكل والجزء » -

والقوة والفعل .

والمكان والزمان .

( ٣ ) وغير ذلك مما عددها .

غير مختلف .

---

والسنة المذكورة في آخر « النهج الثالث » وهي :

الاتحاد في الشرط .

وفي الإضافة .

وفي الجزء والكل .

وفي القوة والفعل .

وفي المكان والزمان .

( ٣ ) يريد به السور والجهة والارتباط كالانفصال والاتصال ونحوها ؛ فإن الاختلاف في كل واحد منها يقتضى الانحراف عن التقابل .

قال الفاضل الشارح : ( إن هذه السنة ترجع إلى اتحاد الموضوع والحمول .

فإن الاختلاف في الشرط ، كما في قولنا : الأسود جامع للبصر ، أى مع السواد .

وليس بجامع ، أى لا مع السواد .

وفي الجزء والكل ، كقولنا : الزنجي أسود ، أى في بشرته . وليس بأسود ، أى في

سنه ،

راجع إلى الاختلاف في الموضوع .

والاختلاف في الإضافة كما في قولنا : زيد أب ، أى لعمره ، وليس بأب ، أى

لبكر .

وفي القوة والفعل ؛ كما في قولنا : السيف قاطع ، أى بالقوة وليس بقاطع أى بالفعل

وفي المكان : كما في قولنا : زيد جالس ، أى في الدار ، وليس بجالس ، أى في السوق .

وفي الزمان : كما في قولنا : زيد موجود ، أى الآن . وليس بموجود ، أى وقتنا آخر .

راجع إلى المحمول

وأقول : إنها قد تقع بحيث تتعلق بالمفردات ، وحيثما تتعلق :

إما بالموضوع وحده أو بالمحمول وحده .

كما ذكر ؛ إلا أن المفردات التي تختلف باختلاف هذه الأمور ، تصلح لأن توضع وتصلح لأن تحمل .

فتخصيص البعض بأحدهما دون الآخر مما لاوجه له .

وقد تقع بحيث تتعلق بالحكم نفسه من غير تخصيص بأحد جزئيه ،

مثلا : إذا قلنا : الشمس تجفف الثوب الندي ، أى إن لم يكن الهواء بارداً شديداً .

ولا تجففه ، أى إن كان بارداً .

لم تكن عدم برودة الهواء جزءاً من « الشمس » التي هي الموضوع ، ولا من قولنا :

« تجفف الثوب الندي » الذي هو المحمول .

بل كان شرطاً في وجود الحكم وعدمه .

فإن قيل : الشمس مع برودة الهواء ، هي غير الشمس مع عدم البرودة .

أو قيل : تجفيف الثوب مع البرودة ، غيره مع عدمها .

حتى يصير الشرط جزءاً من أحد ا

كان : تعسفاً ، وبالحملة كان غير ما يتمثل به من الأسود ، مع السواد ، ولا مع

السواد .

فإن هذين الشرطين يتعلقان بالأسود وحده .

وكذلك إذا قلنا : السقمونيا مسهل ، أى ببلادنا ؛ وليس بمسهل ، أى ببلاد الترك ،

لم يكن الكون بتلك البلاد جزءاً من السقمونيا ، ولا من المسهل ، بل يختلف الحكم بحسبها .

( ٤ ) فإن لم تكن القضية شخصية احتيج أيضاً إلى أن تختلف القضيتان في الكمية - أعني في الكلية والجزئية كما اختلفتا في الكيفية أعني في - وفي نسخة « يعنى » وفي أخرى بحذفهما جميعاً ، لتصير العبارة هكذا « في الكيفية » - الإيجاب والسلب . وإلا أمكن أن لا تققسما - وفي نسخة « أن لا تققسما » - الصدق والكذب ، بل « تكذبان » - وفي نسخة « تكذبا » - معاً ، مثل الكليتين في مادة الإمكان ، مثل قولنا : كل إنسان كاتب ، وليس ولا واحد من الناس بكاتب ، أو تصدقا - وفي نسخة « تصدقان » - معاً ، مثل الجزئيتين في مادة الإمكان أيضاً ، مثل قولنا : بعض الناس كاتب ، بعض - وفي نسخة « وبعض » - الناس ليس بكاتب .

بل التناقض في المحصورات إنما يتم بعد الشروط المذكورة - وفي نسخة « بعد الشرط المذكور » - بأن تكون إحدى القضيتين كلية ، والأخرى جزئية .

---

والحاصل : أن اعتبار هذه الأمور ، حيث يتعلق بالحكم ، غير اعتبارها من حيث تعلقها بأجزائه .

والمراد ههنا اعتبار تعلقها بالحكم حتى يكون اعتبارها مابيناً لاعتبار أجزاء القضية .

( ٤ ) أقول : يريد أن يبين أن المحصورات المتقابلة ، مع اختلافها في الكيفية ، ومع حصول شرائط الثمانية فيها ، لاتتناقض إلا مع شرط آخر ، وهو الاختلاف في الكمية ؛ وذلك لأن المتفقين فيها قديصدقان معاً ، كالجزئيتين في مادة الإمكان ، وقد يكذبان معاً ، كالكليتين فيها أيضاً ،

فذلك الاختلاف بتلك الشروط ، وإن كان مقتسماً للصدق والكذب في مواد آخر كمواد الوجوب والامتناع ، لكنه لا يقتضى الانقسام لذاته ، وإلا لكان مقتسماً في جميع المواضع .

(٥) ثم - وفي نسخة « ثم أن » - بعد - وفي نسخة بدون كلمة « بعد » - تلك الشرائط قد يحوج فيما يراعى له جهة إلى شرائط تحققها .

(٦) فلتكن الموجبة أولاً كلية . ولنعتبر في المواد فنقول : إذا قلنا : كل إنسان حيوان . ليس بعض الناس بحيوان .

كل إنسان كاتب . ليس بعض الناس بكاتب .

كل إنسان حجر . ليس بعض الناس بحجر .

وجدنا إحدى القضيتين صادقة ، والأخرى كاذبة . وإن كانت الصادقة - وفي نسخة « وإن كان الصادق » وفي أخرى « وإن كان الصادق » - في الواجب غيرها - وفي نسخة « غير ما » - في الأخرى .

ولتكن - وفي نسخة « لتكن » - أيضاً السالبة هي الكلية ، ولنعتبر كذلك فنقول : إذا قلنا :

ليس ولا واحد من الناس بحيوان . بعض الناس حيوان .

ليس ولا واحد من الناس بحجر . بعض الناس حجر .

ليس ولا واحد من الناس بكاتب بعض الناس كاتب .

وجدنا الاقسام أيضاً حاصلًا .

واعتبر من نفسك الصادق والكاذب في كل مادة .

---

(٥) يريد أن ذوات الجهة مفتقرة إلى شرائط أخر تريد على هذه التسعة ، على ما تحققها .

(٦) يريد امتحان المحصورات المتناقضة في المواد الثلاثة ، فأورد أمثلتها ، وكان الصادق هو الموجبة في مادة الوجوب

والسالبة في مادة الامتناع .

والجزئية في مادة الإمكان .

والكاذبة ما يقابلها .

(٧) والمناسبات الجارية في مختلفات الكيفية والكمية - وفي نسخة « الكمية دون الكيفية » وفي أخرى « والكيفية دون الكمية » وفي رابعة « مختلفات الكمية ، وإلى الكيفية والكيفية دون الكمية »\*

(٧) جرت العادة بأن يوضع لها اوح هكذا :

موجبة كلية متضادان : كل (ج) (ب)

سالبة كلية : لاشيء من (ج) (ب)

موجبة جزئية : بعض (ج) (ب)

سالبة جزئية : ليس بعض (ج) (ب)

فمختلفتا الكيفية ، متفقتا الكمية ، إن كانتا كليتين ، سميتا متضادتين بلحواز اجتماعهما على الكذب دون الصدق ، وهو في مادة الإمكان .

وإن كانتا جزئيتين ، سميتا داخلتين تحت التضاد ؛ لدخولهما تحت الكليتين ، وهما يجوز أن يجتمعا على الصدق دون الكذب ، كما في تلك المادة بعينها .

ومتفقتا الكيفية مختلفتا الكمية وهما الواقعتان في الطول سميتا متداخلتين ؛ للدخول لإحداهما في الأخرى .

ومختلفتاها معاً وهما المتقاطرتان - وفي نسخة « المتناظرتان » - سميتا متناقضتين ؛ لامتناع اجتماعهما على الصدق والكذب في شيء من المواد ٥

## الفصل الأول

### إشارة

إلى التناقض الواقع - وفي نسخة بدون كلمة  
« الواقع » - بين المطلقات وتحقيق نقيض المطلق والوجودى

( ١ ) إن الناس قد أفتوا على سبيل التحريف ، وقلة التأمل أن للمطلقة نقيضاً من المطلقات ولم يراعوا فيها - وفي نسخة « فيه » - إلا الاختلاف فى الكيفية والكمية - وفي نسخة « فى الكمية والكيفية » - ولم يتأملوا حق التأمل أنه - وفي نسخة بدون عبارة « أنه » - كيف يمكن أن تكون أحوال الشروط الأخرى حتى يقع التقابل ؛ فإنه إذا عنى بقولنا : كل [ ج ] [ ب ] أن - وفي نسخة « أى » - كل واحدمن [ ج ] [ ب ] من غير زيادة كل وقت . أى أريد إثبات [ ب ] لكل عدد من غير زيادة كون ذلك الحكم فى كل واحد ، كل وقت ، وإن لم يمتنع - وفي نسخة « يمنع » - ذلك لم يجب أن يكون قولنا : كل [ ج ] [ ب ] يناقضه قولنا : ليس بعض [ ج ] [ ب ] فيكذب إذا صدق ذلك ، ويصدق إذا كذب ذلك .

( ١ ) زعم جمهور المنطقيين أن المطلقات تتناقض ، إذا تخالفت فى الكيف والكم معاً وغفلوا عن شرط يختص بلوات الجهة لاتصير بدونها - لعل الصواب « بدونه » - متناقضة والحق أن المطلقات المتخالفة فى الكيف والكم ، عامة كانت أو خاصة ، قد تجتمع على الصدق .

بل المتضادة التى هى أشد القضايا امتناعاً عن الجمع على الصدق ، قد تجتمع أيضاً عليه إذا كانت مطلقة ، وذلك إذا كانت المادة وجودية ، لا دائمة ، فإن الحكم عليها - وفي نسخة « فيها » - بلييجاب مطلق وبسلب مطلق يصدق معاً فى قولنا : كل إنسان نائم ، وبعضهم أو كلهم ليس بنائم .

بل ولم يجب أن لا يوافق في الصدق ما هو مضاد له ، أعني السلب الكلي ؛ فإن الإيجاب على كل واحد ، إذا لم يمكن بشرط كل وقت جاز أن يصدق معه السلب عن كل واحد ؛ أو عن البعض ، - وفي نسخة « عن بعض » - إذا لم يكن في كل وقت .

(٢) بل وجب أن يكون نقيض قولنا : كل [ج] [ب] بالإطلاق الأعم ، بعض [ج] هو دائماً ليس ؛ [ب] ونقيض قولنا : لا شيء من [ج] [ب] الذى بمعنى كل [ج] يننى عنه [ب] بلا زيادة ، هو قولنا : بعض [ج] دائماً هو [ب] .

وأنت تعرف الفرق بين هذه الدائمة والضرورية .

ونقيض قولنا : بعض [ج] - وفي نسخة بدون « [ج] » - [ب] بهذا الإطلاق هو - وفي نسخة « وهو » - قولنا : كل [ج] دائماً يسلب - وفي نسخة « يننى » - عنه [ب] .

وهو يطابق اللفظ المستعمل في السلب الكلي وهو أنه لا شيء من [ج] [ب] بحسب التعارف المذكور .

ونقيض قولنا : ليس بعض [ج] [ب] هو قولنا : كل [ج] دائماً هو [ب] .

(٢) لما أبطل قوالم ، حاول تحقيق الحق فيه . وبين أن نقيض المطلقة العامة هى الدائمة المخالفة فى الكيف التى تعم الضرورية وغيرها ؛ وذلك لأن الأقسام العقلية هى : إما دوام إيجاب ، ضرورياً كان أو لم يكن . وإما دوام سلب ، ضرورياً كان أو لم يكن . وإما وجود خال عن الدوام .

والمطلقة العامة الإيجابية تشتمل على الأول والثالث ، وتختل عن الثانى .

والسلبية تشتمل على الثانى والثالث ، وتختل عن الأول .

فالمقابلة للإيجابية هى الدائمة السلبية ؛ والسلبية هى الدائمة الموجبة .

(٣) وأما المطلقة التي هي أخص ، وهي التي خصصناها نحن  
 - وفي نسخة بدون كلمة « نحن » - باسم الوجودية .

فإذن المقابلة للمطلقة العامة ، هي الدائمة المخالفة في الكيف ، ولا يجوز أن يكون  
 نقيضها ضرورية مخالفة ؛ لأنهما تكديبان معاً ، إن كانت المادة دائمة لاضرورية مخالفة  
 للمطلقة ، وموافقة للضرورية .

أما المطلقة فإنما تكذب لأن المادة دائماً مخالفة لها ، وأما الضرورية فلأنها لاضرورية .  
 والشيخ أورد المحصورات الأربع بالتفصيل ، وابتدأ بالكليتين ، وبين أن نقيضهما  
 الدائمتان الجزئيان .

ثم قال : [ وأنت تعرف الفرق بين هذه الدائمة والضرورية ، بعد تناول الدائمة لها ولغيرها ]  
 وإنما قال ذلك ؛ لأن الفرق بينهما في الجزئيات ظاهر .

ثم قال : [ ونقيض قولنا : بعض (ج) (ب) بهذا الإطلاق ، هو قولنا : كل (ج) ]  
 دائماً يسلب عنه (ب) . . . وهو يطابق اللفظ المستعمل في السلب الكلي ، وهو أنه  
 لا شيء من (ج) (ب) بحسب التعارف المذكور ، إلى قوله كل (ج) دائماً هو (ب) . . . [ ]  
 وفيه نظر ، وهو أن السالبة الكلية من الدائمة ، والمطلقة العرفية .

تتطابقان في اعتبار الدوام والاشتمال على الضرورة واللاضرورية .  
 وتختلفان في أن الحكم في إحدهما بحسب الذات ، وفي الأخرى بحسب الوصف .  
 فإذا لم يستأ بمطابقتين على الإطلاق ، ولو كانتا متطابقتين مطلقاً ، لكان المطلقة  
 العامة تناقض المطلقة العرفية إذا تخالفتا ، وليس كذلك على ما يجيء بيانه .

(٣) قد ذكرنا أن الوجودية تارة يعتبر فيه اللاضرورية ، وتارة يعتبر فيه اللادوام .  
 والمطلق العام إنما يفصل على الأول بالضروري الذاتي ، وعلى الثاني بالدائم المحتمل  
 للضروري ، فنقيضاهما نقيض المطلق العام مضافاً إلى ما يختلفان فيه - وفي نسخة « تخليان  
 عنه » - مما هو داخل في المطلق العام ، أعني نقيض الوجودي اللاضروري .

إما ضروري موافق

وإما دائم مخالف .

نقيض الوجودي اللادائمة دائم :

إما موافق ، أو مخالف .

(٤) فإذا قلنا فيها : كل [ج] [ب] أى على الوجه الذى ذكرناه ، كان نقيضه ليس إنمأ - وفي نسخة « ما » بدل « إنمأ » - بالوجود كل [ج] [ب] أى - وفي نسخة بدون كلمة « أى » - بل إما بالضرورة - وفي نسخة « إما بالضرورة كذلك » وفي أخرى « إما بالضرورة دائماً » - بعض - وفي نسخة « كل » - [ج] [ب] أو [ب] مسلوب عنها كذلك .

(٥) وإذا قلنا فيها : ليس ولاشئ من [ج] [ب] أى على الوجه الذى ذكرناه ، كان النقيض المقابل له - وفي نسخة بدون عبارة « له » - ما يفهم من قولنا : بعض [ج] دائماً له [ب] أى أو سلبه عنه - وفي نسخة بدون عبارة « عنه » - ؛ لأنه إذا سبق الحكم أن كل [ج] ينبنى عنه [ب] وقتاً ما لا دائماً ؛ فإنما يقابله أن يكون نبنى - وفي نسخة « نقيماً » - دائماً ، أو إثبات - وفي نسخة « إثباتاً » - دائماً ، ولا نجد له - وفي

واعلم أن إجماع السالبة الداخلة فى نقيض قضية ذات جهة واحدة ، كما وقعت ... الواجب أن يوضع موضع ذلك النقيض قضية واحدة على وجه لا يناو الحكم فيها عن إحدى تلك الجهات لو أمكن .

(٤) وفي بعض النسخ [ أى بل إما دائماً بعض (ج) (ب) أو (ب) مسلوب عنه كذلك ] ، والصحيح هو الأخير وحده ؛ وذلك لأن نقيض الوجودى ، اللادائم ، والأول ليس بنقيض لأحد الوجوديين ، بل إنمأ نقيض الممكن الخاص ، فعمل السهو إنمأ وقع من الناسخين .

وبما يدل على أن الحق هو الأخير ، أنه أورد فى نقائص باقى المحصورات دوام الطرفين لا ضرورتهما .

(٥) أى لا نجد قضية تشتمل على الدائميتين المختلفتين ، لا قسمة فيها بالسلب والإيجاب ، لأنهما فى الكل والبعض لا تتداخلان ، أو يعتبر وجودها ، كما لو وضعت جهة تشتمل على الدائميتين المختلفتين فقط .

ثم قيل ، فى هذا الموضع : إن الحكم على بعض (ج) ؛ (ب) بتلك الجهة .

نسخة بدون عبارة « له » - قضية لا - وفي نسخة « ولا » - قسمة فيها مقابلة ، أو يعسر وجودها .

(٦) ونقيض قولنا : بعض [ج] [ب] بهذا الوجه ، لا شيء - وفي نسخة « ليس لا شيء » - من [ج] [ب] إنما هو بالوجود [ب] بل إما كل [ج] [ب] دائماً ، أو لا شيء من [ج] [ب] دائماً - وفي نسخة بدون عبارة « بل إما كل [ج] [ب] دائماً ، أو لا شيء من [ج] [ب] دائماً » -

ونقيض قولنا : ليس بعض - وفي نسخة « بعض ليس » - [ج] [ب] أى - وفي نسخة « تظن » - ليسية بهذا المعنى ، هو قولنا : كل [ج] [ب] إما دائماً [ب] - وفي نسخة « دائماً إما [ب] » - وإما دائماً ليس [ب] .

(٧) ولا تظن أن قولنا ليس بالإطلاق شيء من [ج] [ب] الذى هو نقيض قولنا : بالإطلاق شيء من [ج] [ب] هو فى معنى قولنا : بالإطلاق ليس شيء من [ج] [ب] لأن الأولى قد تصدق مع قولنا : بالضرورة كل [ج] [ب] ولا تصدق معها الأخرى - وفي نسخة « يصدق مع الآخر » وفي أخرى « ولا يصدق معه الآخر » -

(٦) وذلك ظاهر . واعلم أن قولنا : كل (ج) دائماً إما (ب) وإما ليس (ب) يصدق فى ثلاثة مواضع :

أحدها : أن تكون إيجابه ، على كل (ج) دائماً .

والثانى : أن تكون سلبية ، عن كل (ج) دائماً .

والثالث : أن تكون إيجابه على البعض ، وسلبية على الباقي دائماً .

(٧) يريد أن سلب الإطلاق الذى هو نقيض الإطلاق ليس هو إطلاق السلب الذى

هو أحد قسمي الإطلاق .

فإن سلب الإطلاق العام يقع على الضرورة المخالفة .

(٨) فإن أردنا أن نجد للمطلقة نقيضاً من جنسها ، كانت الحيلة فيه أن نجعل المطلقة أخص مما يوجبه نفس الإيجاب أو السلب المطلقين .

وذلك مثلاً أن يكون الكلي الموجب المطلق هو الذي ليس إنما الحكم على - وفي نسخة « في » - كل واحد فقط ، بل وفي كل زمان كون الموضوع على ما وصف - وفي نسخة « يوصف » - به أو وضع - وفي نسخة « ووضع » - معه على ما يجب أن يفهم من المعتاد في العبارة عنه في السالب الكلي ، حتى يكون قولنا : كل [ج] [ب] إنما يصدق إذا كان كل واحد من [ج] [ب] وفي كل زمان له - وفي نسخة « حكم » - وفي كل وقت حتى إذا كان في وقت ما موصوفاً بأنه [ج] بالضرورة ، أو غير الضرورة . وفي ذلك الوقت لا يوصف بـ (ب) كان هذا القول كاذباً ، كما يفهم من اللفظ المتعارف في السلب الكلي .

(٩) وإذا - وفي نسخة « فإذا » - اتفقنا - وفي نسخة « اتفقنا » -

وسلب الإطلاق الخاص يقع على الضروريتين جميعاً .

وإطلاق السلب لا يقع عليها .

وقد مريان هذا مرة أخرى حين قال : ( والسالبة الوجودية التي هي بلا دوام غير

سالبة الوجود بلا دوام ) .

(٨) الباعث على هذا أن المعلم الأول وغيره قد يستعملون في القياسات المطلقة

نقائض بعض المطلقات على أنها مطلقة ؛ ولذلك حكم الجمهور بأنها تتناقض ، فلما أبطله الشيخ أراد أن يجعل لذلك محملاً ، فتمسك بجيلتين :

أولهما : حمل المطلقة على العرفية ، وهو أن يكون الحكم دائماً بدوام وصف الموضوع

وحيث أن يكون هذا الوقت المطلق أخص من المطلق العام ، والحال بينه وبين المطلق الخاص مختلف في العموم ؛ فإنه يشمل الضرورى والدائم ، بخلاف المطلق الخاص .

والمطلق الخاص يشمل اللادائم بحسب الوصف ، بخلافه .

(٩) هذا موضوع بحث ونظر .

على هذا كان قولنا : ليس بعض [ج] [ب] على الإطلاق نقيضاً لقولنا : كل [ج] [ب] .

وقولنا : بعض [ج] [ب] على الإطلاق نقيضاً للسالبة الكلية .

(١٠) لكننا نكون قد شرطنا زيادة على ما يقتضيه - وفي نسخة « يوجبه » - مجرد الإثبات والنفي .

(١١) ومع ذلك فلا يعوزنا مطلق وجودى بهذا الشرط .

لأنه إذا أراد به أن المطلقات العرفية متناقضة كان باطلاً ؛ فإن دوام الإيجاب بحسب الوصف ، لا يناقض دوام السلب بحسبه ، لاحتمال كون الحكم لا دائماً بحسبه إيجابياً أو سلباً .

وإن أراد به أن المطلقة العرفية يناقضها المطلقة العامة أو الخاصة ، كان أيضاً باطلاً ؛ لأنهما تجتمعان على الصدق عند كون الحكم عرفياً لا دائماً بحسب الذات ، موافقاً للمطلقة العرفية ؛ فإن المطلقة العرفية تصدق معه ؛ لكونه عرفياً .

والمطلقة العامة والخاصة المخالفة ، تصدقان أيضاً معه ؛ لكونه لا دائماً بحسب الذات ، بل الحق فيه أن نقيض المطلقة العرفية هو مطلقة عامة وصفية مخالفة ؛ وذلك لأن الدوام يقابل الإطلاق العام .

فلما كان الدوام ههنا بحسب وصف الموضوع ، فينبغي أن يكون الإطلاق العام أيضاً بحسبه لوجود اتحاد الشرط في طريق النقيض كما مر .

وهذا الإطلاق يشمل الدوام المخالف واللاذوم كليهما ، بحسب الوصف ، وهو أخص من الإطلاق العام بحسب الذات بالعرفى اللادائم المخالف .

(١٠) أى كان الإطلاق أولاً ، عبارة عن مجرد الإثبات والنفي .

وههنا قد لحقه شرط ما ، وهو الدوام بحسب الوصف .

(١١) قد ذكرنا أن لمحصلى أهل هذه الصناعة في تفسير الإطلاق رأيين :

أحدهما : أنه يشمل الضرورى ، كما ذهب إليه « ثامسطيوس » وهو العام .

والثاني : أنه لايشمله كما ذهب إليه الإسكندر ، وهو الخاص .

والشيخ أراد أن يبين أن كل واحد من الرأيين يمكن أن يخصص على الوجه الذى ذهب

(١٢) لأنه ليس إذا كان كل [ج] [ب] كل وقت يكون فيه [ج] ، يكون بالضرورة ما دام موجود الذات فهو [ب] . وقد عرفت هذا .

(١٣) والقوم - وفي نسخة « فالقوم » - الذين سبقونا - وفي نسخة « سبقوا » - لا يمكنهم في أمثلتهم واستعمالاتهم ، أن يصلحونا على هذا . وبيان هذا فيه طول .  
- وفي نسخة « أن يصلحونا على مثل هذا وبيان هذا . وفيه طول » -

إليه ههنا ، حتى يتمشى التناقض في المطلقات بحسب الرأيين جميعاً .

وبيانه : أن « العرفي »

يمكن أن يؤخذ متناولاً للضرورة ويكون عاماً .

ويمكن أن يكون غير متناول لها ، ويكون خاصاً .

فالمطلق العام العرفي يوافق الرأي الأول والخاص ، وهو العرفي الرجودي ، ويوافق الإسكندري .

(١٢) يعني ليس إذا صدق العرفي ، يجب أن يصدق الضروري الذاتي ، بل قد يصدق العرفي ولا يصدق الضروري ، وذلك حين كونه وجودياً .

فالعرفي الرجودي مطلق غير ضروري ، ذهب إليه الإسكندر ، مع أنه يتناقض في جنسه .

ونقيضه هو نقيض العرفي العام ، مضافاً إلى الضروري الذاتي الموافق .

(١٣) يريد أن جمهور المنطقيين لا يمكنهم التخلص عما ذهبوا إليه ، وهو القول بكون المطلقات متناقضة على الإطلاق ؛ وذلك لأنهم لا يمكنهم أن يحملوا المطلق المذكور في التعليم الأول على ما ذهبنا إليه في جميع المواضع .

فإن من أمثلة التعليم الأول :  
المطلقات

قوله : كل مستيقظ نائم ، وكل نائم مستيقظ ، وما يجري مجراها ، مما لا يمكن

حملة على العرفي .

( ١٤ ) وإن - وفي نسخة « وإذا » - كانت الحيلة أيضاً أن نجعل قولنا : كل [ ج ] [ ب ] إنما يقصد - وفي نسخة « يتصل » - فيه - وفي نسخة « قبل » - زمان بعينه .

( ١٥ ) لا يعم كل آحاد [ ج ] بل كل ما هو [ ج ] موجوداً - وفي نسخة « موجود » - في ذلك الزمان .

وكذلك قولنا : ليس شيء من [ ج ] [ ب ] [ أ ] من [ جيات ] زمان موجود بعينه .

وحينئذ فإننا - وفي نسخة بدون عبارة « فإننا » - إذا حفظنا في الجزئيتين ذلك الزمان بعينه ، بعد سائر ما يجب أن يحفظ ، مما حفظه سهل ، صح التناقض .

وكذلك في الاستعمالات ؛ فإن في التعلم الأول قد استعمل المطلقة حيث لا يمكن استعمال العرفية هناك .

( ١٤ ) هذا هو الحيلة الثانية ؛ لأن نجعل المطلقات بحيث تتناقض ، وهي - وفي نسخة « وهو » - أن يراد بالموضوع ما يوجد منه في زمان بعينه ، من الماضي والحال . كما ذهب إليه قوم في تفسير المطلق ، كما ذكرنا .

( ١٥ ) إشارة إلى ما ذكرنا من أن هذا الاعتبار يقتضى جزئية الحكم . وإنما يصح التناقض بحسب هذا الاعتبار ؛ لأن الحكم على ( جيات ) زمان ما ، بأنها جميعها [ ب ] وبأن بعضها ليس [ ب ] في ذلك الزمان بعينه ، مما لا يجتمعان على الصديق ولا على الكذب .

أقول : وهذا أيضاً يحتاج إلى شرط آخر ، وهو كون ذلك الزمان مطابقاً للحكم غير محتمل لأن ينقسم إلى أجزاء يمكن أن يقع الحكم في بعضها دون بعض ، فيجتمع الوقوع واللا وقوع معاً ، في ذلك الزمان ويصدقان معاً .

مثلاً : إذا قلنا : كل إنسان موجود في نهار هذه الجمعة ، فهو صائم ذلك النهار ، فإنه يناقض قولنا : بعضهم ليس بصائم فيه .

وأما إذا قلنا : كل إنسان موجود في نهار هذه الجمعة ، فهو مُصَلٌّ فيه ؛ فإنه

(١٦) وقد قضى هذا قوم لكنهم أيضاً ليس يمكنهم أن يستمروا على مراعاة هذا الأصل .

ومع ذلك فيحتاجون إلى - وفي نسخة بدون كلمة « إلى » - أن يعرضوا عن مراعاة شرائط لها غناء .

وليرجع في تحقيق ذلك إلى كتاب [ الشفاء ] \*

لا يناقض قولنا : بعضهم ليس بمُصَلِّ فيه ؛ لأنه يمكن أن يكونوا مصليين في بعض أجزائه ، غير مصليين في البعض الآخر ؛ فيصدق الحكمان معاً كما ذكرناه في المطلقات ، إلا أن يقيد أحد طرفيه بالدوام كما كان ، ثم قوله :

(١٦) أقول : يريد أن هذا مذهب قوم في تفسير الإطلاق كما مر ، لكن الفساد

يتوجه عليهم من جهتين :

إحدهما : أنه لا يمكنهم الاستمرار على مذهبهم في جميع المواضع .

مثلاً : إذا أرادوا عكس السالبة الكلية المطلقة ، وكان المادة قولنا : لا واحد من

الكتاب الموجودين في هذا الزمان بملك ألف وقر ذهب ، ينعكس عندهم إلى قولنا ،

لا واحد ممن يملك ألف وقر ذهب بكاتب .

فلا يبقى الموضوع على شرط ؛ فإنه يمكن أن لا يكون في هذا الزمان من يملك ألف

وقر ذهب أصلاً ، مع أن هذه القضية ، يلزمهم أن يجعلوها أيضاً مطلقة ؛ إذ ليس

بضرورية ولا ممكنة على تفسيرهم . ولا خارج عن هذه الثلاثة عندهم .

فظهر أن مذهبهم لا يستمر .

وثانيتهما : أنهم لا يحتاجون إلى الإعراض عن مراعاة شرائط كثيرة الفوائد ، في العلوم

وغيرها . وذلك كاعتبار الجهات التي تكون بحسب انتساب المحمولات إلى الموضوعات في

طبائعها .

وهم حين يجعلون الجهات متعلقة بالأسوار معرضون عنها ضرورة .

## الفصل الثاني

### إشارة

#### إلى تناقض سائر ذوات الجهة

( ١ ) أما الدائمة فنناقضتها. تجرى على نحو - وفي نسخة بحذف كلمة « نحو » - مناقضة الوجودية التي بحسب الحيلة الأولى ، وتقرب منه - وفي نسخة « منها » - فليعرف ذلك .

( ٢ ) وأما قولنا : بالضرورة كل [ ج ] [ ب ] فنقيضه ليس بالضرورة كل [ ج ] [ ب ] أى بل ممكن - وفي نسخة « يمكن » - بالإمكان الأعم ، دون الأخص والخاص ، أن لا يكون بعض [ ج ] [ ب ] .

( ١ ) أقول : قد مر أن الإطلاق العام ، والدوام المحتمل للضرورة المتخالفين ، متقابلان .

فنقيض هذه الدائمة ، مطلقة عامة مخالفة لها في الكيف .  
ونقيض الدائمة اللاضرورية ، هو تلك أيضاً ، مضافة إلى ضرورة موافقة .  
وقد بيننا أن الوجودية المطلقة التي بحسب الحيلة الأولى ، إذا كانت عامة ، كان نقيضها مطلقة عامة ، وصيغته مخالفة .

وإذا كانت خاصة ، كان نقيضها تلك أيضاً ، مضافة إلى ضرورة موافقة .  
فظهر أن نقيض الدائمة ، كنقيض العرفية ، إلا أن الإطلاق في إحداها بحسب الذات ، وفي الأخرى بحسب الوصف .

وهو المراد من قوله : ( وتقرب منها ) .

( ٢ ) أقول الأقسام بحسب الضرورة ثلاثة :

ضرورة إيجاب .

وضرورة سلب .

وإمكان خاص .

ويلزمه ما يلزم هذا الإمكان في هذا الموضوع .  
 وأما - وفي نسخة «وإنما» - قولنا : بالضرورة لاشيء من [ج] [ب] فنقيضه ليس بالضرورة لاشيء من [ج] [ب] أى بل ممكن أن يكون بعض [ج] [ب] بذلك الإمكان ، دون إمكان آخر .  
 وقولنا : بالضرورة بعض [ج] [ب] يقابله على القياس المذكور قولنا .

- وفي نسخة بدون عبارة « قولنا » - ممكن أن لا يكون شيء من [ج] [ب] أى بالإمكان - وفي نسخة « أى الإمكان » - الأعم .  
 وقولنا : بالضرورة ليس بعض [ج] [ب] يقابله على ذلك - وفي نسخة « هذا » - القياس قولنا : ممكن - وفي نسخة « يمكن » - أن يكون كل [ج] [ب] أى الإمكان الأعم .  
 وهذا الإمكان لا يلزم سالبه موجب ، ولا موجب سالبه ، فاحفظ ذلك ، ولا تسه - وفي نسخة بدون كلمة « تسه » - فيه سهو الأولين .  
 وقولنا : ممكن - وفي نسخة « يمكن » - أن يكون كل [ج] [ب] بالإمكان الأعم يقابله على سبيل النقيض : ليس بممكن أن يكون كل [ج] [ب] .

---

والإمكان العام يتناول إحدى الضروريتين مع الإمكان الخاص .  
 فالضرورة والممكنة العامة المختلفتان ، متناقضتان . هذه نقيضة لتلك . وتلك نقيضة لهذه .  
 والممكنة الخاصة يناقضها ما يتردد بين الضروريتين . والحال في جمعهما في قضية واحدة ، كالحال في الدوام الذى مر ذكره .  
 والشيخ ذكر هذه الأحكام ، في المحصورات بالتفصيل ، وألفاظه ظاهرة اه .  
 وفي نسخة بزيادة ما يلي :  
 [إلا أن في قوله في آخر الفصل : وقولنا ممكن أن لا يكون بعض (ج) (ب) يناقضه ليس بممكن أن لا يكون بعض (ج) (ب) .

ويلزمه بالضرورة : ليس بعض [ج] [ب] .  
 وتم أنت من نفسك سائر الأقسام على القياس المذكور - وفي نسخة  
 بدون كلمة « المذكور » - الذي استفدته .

وقولنا : ممكن أن يكون كل [ج] [ب] بالإمكان الخاص ، يقابله :  
 ليس بممكن أن يكون كل [ج] [ب] ولا يلزم هذا - وفي نسخة  
 « ولا يلزمه » - أنه ممتنع أن يكون ذلك أكثر من لزوم أنه واجب  
 - وفي نسخة « وجب » - بل لا يلزمه من باب الضرورة شيء .  
 فاحفظ هذا .

وقولنا : ممكن أن لا يكون شيء من [ج] [ب] بهذا الإمكان ،  
 يقابله : ليس بممكن أن لا يكون شيء من [ج] [ب] .  
 وكان - وفي نسخة « فكأن » - هذا القائل يقول : بل واجب أن  
 يكون شيء من [ج] [ب] ، أو ممتنع .  
 وكأنه - وفي نسخة « فكأنه » - يقول : بالضرورة بعض [ج] [ب]  
 أو بالضرورة ليس بعض [ج] [ب] .

وليس يجمع هذين أمر - وفي نسخة « الأمرين » - جامع يمكن  
 - وفي نسخة « يمكنني » - في الحال أن أعبر عنه عبارة - وفي نسخة  
 « بعبارة » - إيجابية ، حتى يكون نقيض السالبة الممكنة موجبة .  
 ثم ما الذي يحوج إلى ذلك ، ومن المعلوم أن قولنا : ممكن - وفي  
 نسخة « يمكن » - أن لا يكون في الحقيقة إيجاب .

---

أى بالضرورة يكون كل (ج) (ب) أو بالضرورة يكون لشيء من (ج) (ب) .  
 موضوع نظر . فإن الواجب أن يزداد فيه أو بالضرورة : بعض (ج) (ب) وباقية  
 ليس (ب) . . . .

أو يقال بالإجمال : [ بالضرورة كل (ج) هو إما (ب) وإما ليس (ب) ليلتخل  
 فيه الأقسام الثلاثة كما مر في باب الدوام ]

هذا ، وأما قولنا : ممكن - وفي نسخة « يمكن » - أن يكون بعض  
 [ج] [ب] بهذا الإمكان ، يناقضه - وفي نسخة « مناقضاً » - قولنا :  
 ليس يمكن أن يكون شيء من [ج] [ب] .  
 أى بل - وفي نسخة بدون كلمة « بل » - إما ضرورى أن يكون  
 أو ضرورى أن لا يكون .

وقولنا : ممكن أن لا يكون بعض [ج] [ب] يناقضه قولنا : ليس  
 بممكن أن لا يكون بعض [ج] [ب] - وفي نسخة بدون عبارة « يناقضه  
 قولنا : ليس بممكن ، أن لا يكون بعض [ج] [ب] » -  
 أى بالضرورة يكون كل [ج] [ب] أو بالضرورة يكون لا شيء  
 من [ج] [ب] .

فهكذا - وفي نسخة « هكذا » - يجب أن تفهم حال التناقض فى  
 ذوات الجهة ، وتخلى (١) عما يقولون\*

(١) أى « وأن تتخلى » عطفا على « أن تفهم » بحذف إحدى التامين من « تتخلى » المحقق .

## الفصل الثالث

### إشارة

### إلى عكس المطلقات

( ١ ) العكس هو أن يجعل المحمول من القضية موضوعاً ، والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفية ، وبقاء الصدق والكذب - وفي نسخة بدون عبارة « والكذب » - بحاله .

( ١ ) هذا رسم العكس المستوى الخاص بالحمليات .  
وإن جعل بدل « المحمول » « محكوماً عليه » صار رسماً للعكس المستوى مطلقاً واشتباه المحمول بجزئه في المثال المشهور ، وهو - وفي نسخة « هو » - قولنا : لا شيء من الحائط في الورد ، الذي لا ينعكس إلى قولنا : لا شيء من الورد في الحائط ، وما يجري مجراه مما لا يقع ممن له فطانة .

والقيد الذي زاد فيه الفاضل الشارح لأجله وهو قوله : ( أن يجعل المحمول بكليته موضوعاً ، والموضوع بكليته محمولاً ) لا حاجة إليه ؛ فإن بعض المحمول لا يكون محمولاً ، وبعض الموضوع لا يكون موضوعاً .

واشترط حفظ الكيفية ، واجب في العكس اصطلاحاً .  
ويجب اشتراط بقاء الصدق أيضاً ، وإلا لما كان العكس لازماً لأصل القضية .  
وليس المراد منه أن الأصل ينبغي أن يكون صادقاً ، والعكس تابعاً له فيه . بل المراد أن الأصل ينبغي أن يكون بحيث لو صدق لصدق العكس ، أى يكون وضع الأصل مستلزماً لوضع العكس .

وأما اشتراط الكذب فيه فمستدرك ؛ لأن استلزام صدق الملزوم لصدق لازمه ، لا يقتضى استلزام كذب الملزوم لكذب لازمه ، فإن استثناء نقيض المقدم لا ينتج .  
ومن المواد الكاذبة ما تصدق عكوسها ، كقولنا : كل حيوان إنسان ؛ فإنه كاذب .  
وعكسه وهو أن بعض الناس حيوان ، صادق .

(٢) وقد جرت العادة أن - وفي نسخة « بأن » - يبدأ بعكس الـ المطلقة الكلية ، ويبين أنها منعكسة مثل نفسها .

والحق أنه - وفي نسخة « أنها » - ليس لها عكس إلا بشيء الحيل التي قيلت ؛ فإنه يمكن أن يسلب الضحاك سلباً بالفعل عن أحد - وفي نسخة « واحد » - من الناس .

ولا يجب أن يسلب الإنسان عن شيء من الضحاكين - نسخة « الضاحكين » - فربما كان شيء من الأشياء يسلب بالإيداع عن شيء ، لا يكون موجوداً إلا فيه ، ولا يمكن سلب ذلك عنه .

---

زيادة ( أو الكذب ) في الكتاب ، سهو لعله وقع من ناسخيه ؛ فإن أكثر ما خالية عنها .

وقد رأيت بعض نسخ هذا الكتاب أيضاً خالية عنها ، وكثير من المتأخرين لم لهذا ، وذكروا قيد الكذب في مصنفاتهم .

(٢) أقول : يريد أن السالبة الكلية المطلقة عامة كانت أو خاصة ، لا تنه إلا إذا كانت بحسب الحيلتين المذكورتين .

ويبين ذلك بأن الشيء الذي له خاصة مفارقة قد ينسلب - وفي نسخة « يسلب عنها بالإطلاق ، ويمتنع سلبه عنها .

فإذن الانعكاس لا يطرد في جميع المواد .

هذا هو المراد من قولنا : لا تنعكس .

وذكر الفاضل الشارح : أن بعض الأعراض العامة أيضاً كذلك لموضوعاتها كما للإنسان ، فلا فائدة للتخصيص بالخاصة .

أقول : ولعل الشيخ إنما خص البيان بالخاصة لكونها ناصح ؛ فإن لإيجاب الموضوع على الخاصة ، التي ، هي القابل للعكس المطلوب إنما يكون كلياً ، وعلى العرض جزئياً

والامتناع عن الجمع على الصدق في المتضادين أوضح منه في المتناقضين .

قوله :

(٣) والحجة التي يحتجون بها لا تلزم إلا أن تؤخذ المطلقة على أحد الوجهين الآخرين .

وأما أن — وفي نسخة بدون كلمة « أن » — تلك الحجة كيف هي ؟ فهي أنا إذا قلنا : ليس ولا شيء من [ج] [ب] فيلزم أن يصدق : ليس ولا شيء من [ب] [ج] المطلقة ، وإلا صدق — وفي نسخة « لصدق » — نقيضها ، وهو أن البعض [ب] [ج] المطلقة .

فلنفرض ذلك البعض شيئاً معيناً ، وليكن [د] فيكون [د] نفسها — وفي نسخة « بعينها » — [ج] و [ب] معاً .

(٣) أقول : هذه الحجة قد أوردت في التعليم الأول .

واعترض بعض المنطقيين عليها :

أولاً : بأنها مبنية على بيان انعكاس الموجبة الجزئية ، وهو إنما يتبين في موضعه بانعكاس السالبة الكلية . وذلك دور .

وثانياً : بأنها بينت بالخلف الذي يبين بعد هذا عند ذكر القياسات الشرطية . ثم أورد حجة أخرى بدلها ، على ما سيأتي ذكرها ، وأجاب به من بعده ، بأن هذه الحجة ليست مبنية على بيان انعكاس الموجبة الجزئية ، بل إنما تثبت بالافتراض ، كما ذكره الشيخ .

ولو كان بيانها بانعكاس الموجبة الجزئية ، وكان ذلك البيان في موضعه ، بالافتراض ، لا بالبناء على انعكاس السالبة الكلية ، لما كان دوراً ، بل كان سوء ترتيب من غير ضرورة .

والخلف ، وإن كان موضع ذكره في القياسات الشرطية ، فهو قياس يبين بنفسه — وفي نسخة « نفسه » — إنما يذكره تجريده عن المادة في ذلك الموضع ؛ لكونه أحدث تلك الأنواع ، لا لأنها محتاجة إلى بيان أورد هناك .

وقيل ، على الافتراض : إنه مبني على قياس من الشكل الثالث ، هكذا :

(ى) هو (ج)

(وى) هو (ب)

فيكون شيء مما هو [ج] [ب] وذلك الشيء هو [د] وفي نسخة بدون عبارة « هو » « د » - وإنه - وفي نسخة بدون عبارة « وإنه » - المفروض . لا أن العكس الجزئي الموجب قد - وفي نسخة بدون كلمة « قد » - أوجهه ؛ فإننا لم نعلم بعد انعكاس الجزئي الموجب ، وقد كنا قلنا - وفي نسخة بدون عبارة « قلنا » - لا شيء مما هو - وفي نسخة بتكرار كلمة « هو » - [ج] [ب] .

هذا محال .

(٤) وأما الجواب عنها فهو أن هذا ليس بمحال إذا أخذ السلب

فبعض (ج) هو (ب) .  
والحق أنه ليس كذلك ؛ لأن الحدود ليست بمتباينة ، ولا بعضها محمولاً على بعض .  
فالصورة ليست بقياس ، فضلاً عن أن يكون من الشكل الثالث .  
بل معناه : أن الشيء الذي يوصف بـ (ب) بعينه في ذهننا ونسميه (ب) فهو الذي حمل عليه (ج) فلزم منه أن يكون الشيء الذي يحمل عليه (ج) يوصف بـ (ب) .  
فيكون بعض ما هو (ج) (ب) .  
فليس هذا إلا تصرف ما في موضوع ومحمول بالغرض والتسمية - وفي نسخة بتكرار « والتسمية » -

والقياس يستدعي حداً مغايراً لهما .  
وتسمية الشيء لا تصيره شيئاً .  
فهذا حال هذه الحجة .

فالشيخ بين أنها لا تنجح في بيان انعكاس المطلقات المذكورة ، بل تنجح في بيان انعكاس المطلقات بحسب إحدى الحيلتين .  
قوله :

(٤) أقول : يشير إلى عدم إنجاحها ههنا ؛ بأن الخلف يلزم لو كان بعض (ج) (ب) يناقض لا شيء من (ج) (ب) المطلقتين ، لكنهما ربما يجتمعان على الصدق .

مطلقاً - وفي نسخة « المطلق » - لا بحسب عادة - وفي نسخة بدون كلمة « عادة » - العبارة - وفي نسخة بزيادة « عنه » - فقط ، فقد علمت أنهما في المطلقة يصدقان ، كما قد يصدق سلب الضحاك بالفعل ، السلب المطلق ، عن - وفي نسخة « على » - كل واحد واحد من الناس ، وإيجابه على بعضهم .

فما قيل له : إنه محال في تلك الحجة ، ليس بمحال ، بل ممكن . ويمثل بالإنسان والضحك حين يقال : كل إنسان ليس بضحك مطلقاً ، ويدعى أنها تنعكس إلى قولنا : كل ضحك ليس بإنسان ، وإلا فبعض ما هو ضحك هو إنسان .

وبالافتراض : بعض الإنسان ضحك .  
فالحال إنما يلزم لو كان هذا ممتنع الجمع على الصدق ، مع قولنا : كل إنسان ليس بضحك ، لكنهما يصدقان معاً . فالحال غير لازم .  
وقد ألف الحكيم الفاضل « أبو نصر الفارابي » : « قياساً من قوله : بعض (ب) (ج) نقيض العكس المطلوب .

ومن قوله : لا شيء من (ج) (ب) الأصل الذي يريد عكسه .  
فأنتج بعض (ب) ليس (ب) هذا خلف .

واستحسنه الشيخ :

وأقول : إنه لا يفيد المطلوب إلا إذا كانت النتيجة بعض (ب) ليس (ب) عند ما تكون (ب) حتى تكون كاذبة مشتملة على الخلف .  
وإلا فربما تكون صادقة ، وذلك لأن الموصوف بـ (ب) قد يمكن أن يخلو عنه ، وحينئذ يكون مسلوباً عنه بالإطلاق .

فإننا نقول : كل إنسان مستيقظ مطلقاً . ولا نقول : شيء من المستيقظ بنائم ما دام مستيقظاً .

وهذان ينتجان لاشيء من النائم بنائم ، وهو حق .  
وهذا التأليف يفيد في هذا الموضع ، بعد أن يعلم أن الصغرى المطلقة الوصفية ، مع

(٥) وأما على الوجهين الآخرين من الإطلاق ؛ فإن السالبة الكلية - وفي نسخة بدون « الكلية » - تنعكس على نفسها بهذه الحجة بعينها .  
 أما على الوجه الأول منهما فتقريره أن نقول : قولنا : لا شيء من [ج] [ب] ما دام [ج] ، ولكن عرفياً عاماً ، ينعكس إلى قولنا : لا شيء من [ب] [ج] ما دام [ب] وإلا فبعض [ب] [ج] .  
 وبالأفراض بعض [ج] [ب] .

وقد كان لا شيء من [ج] [ب] ما دام [ج]  
 - وفي بعض النسخ بدون الفقرة من أول « أما على الوجه الأول » إلى قوله « وقد كان لا شيء من [ج] [ب] ما دام [ج] » -

الكبرى العرفية السالبة ، ينتج وصفية في الشكل الأول .  
 قوله :

(٥) أقول : إن التحقيق يقتضي أن يكون نقيض لا شيء من (ب) (ج) ما دام (ب) هو بعض (ب) (ج) بالإطلاق العام الوصفي كما ذكرنا ، وإنما يكون عكسه وهو بعض (ج) (ب) نقيضاً لقولنا : لا شيء من (ج) (ب) ما دام (ج) إذا كان ذلك العكس أيضاً مطلقة عامة وصفية ؛ لأنه إن كانت مطلقة بحسب الذات ، أمكن اجتماعها مع : لا شيء من (ج) (ب) ما دام (ج) ، على الصدق ، كما مر .  
 فهذه الحجة مبنية على انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة الوصفية كنفسها والافتراض لا يفيد إلا الانعكاس المطلق لها . أما كون العكس أيضاً وصفية ، فحتاج إلى بيان .

ثم نبينه بأن نقول : إنا إذا قلنا : بعض (ج) (ب) بالإطلاق الوصفي ، كان معناه أن شيئاً مما يوصف بـ (ج) فهو في بعض أوقات اتصافه بـ (ج) يوصف بـ (ب) .  
 ويلزم منه أن ذلك الشيء في ذلك الوقت يكون موصوفاً بـ (ب) و بـ (ج) .  
 فإذاً بعض ما يوصف بـ (ب) موصوف بـ (ج) في بعض أوقات اتصافه بـ (ب) وحينئذ تم الحجة

وأما إذا كان العرفي وجودياً ؛ فإنه ينعكس أيضاً ، وقد اختلف في جهة عكسه

فقول الشيخ يوهيم أنه بقول بأنه ينعكس عرفياً عاماً ؛ لأنه قال في « الشفاء » : ( يجوز أن يكون كالأصل ) .

وهذا يدل على أنه يكون أيضاً بخلاف الأصل ، أعني يكون ضرورياً وعلى هذا التقدير فالبيان بطريق الخلف هو الذي مر من غير تفاوت .

وقال « القاضي الساوي » صاحب « البصائر » : ( إنه يجب أن يكون كالأصل ؛ لأنه لو كان دائماً أو ضرورياً ، لكان عكس العكس الذي هو الأصل أيضاً دائماً أو ضرورياً ؛ وذلك لانعكاسهما على أنفسهما هذا خلف ) .

وقال من تأخر عنه زماناً : إنا نقول ( لاشيء من الكاتب ساكن ، لادائماً ، بل ما دام كاتباً ، ولا نقول ؛ في عكسه : لاشيء من الساكن بكاتب لادائماً ؛ لأن بعض ما هو ساكن يدوم سكونه ، كالأرض ؛ ولأجل — وفي نسخة « فإلى » — ذلك كان العكس عرفياً عاماً ، محتملاً للضرورة أو الدوام .

وقال آخر بعده : هذا العرفي يجب أن يكون البعض منه عرفياً خاصاً ؛ لئلا يلزم ما أورده صاحب البصائر .

وأقول : في تقديره : إن هذا العكس لا يحفظ الكمية والجهة معاً ، بل يحفظ إحداهما وحدها :

إما الكمية ؛ وحينئذ تصير في الجهة عامة .

وإما الجهة ؛ وحينئذ تصير في الكمية جزئية .

أما الانعكاس فلأن الأصل يقتضي امتناع اجتماع وصفي ( ج ) و ( ب ) ويلزم على ذلك أن الموصوف ب ( ب ) حال اتصافه به لا يكون موصوفاً ب ( ج ) .

وأما انحفاظ الجهة في البعض ؛ فلأن الأصل يقتضي أن تكون ذات [ج] قد تخلو عن الاتصاف به ، وإلا لكان عدم اتصافها ب ( ب ) أيضاً دائماً ، وكان لا دائماً ، هذا خلف .

وإنها قد تتصف ب ( ب ) في بعض أوقات خلوها عن ( ج ) وإلا لكان [ب] دائماً السلب عنها ، وكان لا دائماً . هذا خلف .

فتلك الذات عند اتصافها ب ( ب ) يمتنع أن توصف ب ( ج ) لادائماً ، ولكن مادامت

موصوفة بـ (ب) ، وهو المطلوب .

وأما احتمال العموم ؛ فلأن (ب) لما أمكن أن يكون محمولاً في الإيجاب على الذات الموصوفة بـ (ج) احتمال أن لا يكون أعم منها ، فيكون شيء ما آخر يوصف بـ (ب) ولا يحمل عليه - وفي نسخة « على » - تلك الذات أصلاً .

ولا محالة تكون تلك الذات ضرورية السلب عن ذلك الشيء .

فلأجل ذلك لا يصح أن يسلب (ج) على كل ما يوصف بـ (ب) بالوجود ، بل عن بعضه ، وأما عن كله ، فيما يشمل الوجود والضرورة ، وهو العرفي العام .

واعلم أن العرفي العام يصدق مع احتمالات كثيرة ككون الجهة ضرورية في الكل ، ودائمة في الكل أو وجودية عرفية في الكل .

أو ضرورية في البعض ودائمة في البعض .

أو ضرورية في البعض ووجودية في البعض .

أو دائمة في البعض ووجودية في البعض .

أو ضرورية ودائمة ووجودية معاً في الأبعاض .

وهذا العرفي العام يصدق مع أربعة احتمالات منها ، هي :

أن تكون وجودية في الكل ، أو في البعض ، ولا تصدق مع باقيها .

وأما على الوجه الثاني من الوجهين الآخرين ، فتقريره أن نقول :

اقولنا : لا شيء من (جيات) الزمان الفلاني بـ (ب) في ذلك الزمان ، ينعكس إلى قولنا : لا شيء من (ب) بـ (ج) في ذلك الزمان ، لأن يشرط في (ب) أن يكون موجوداً في ذلك الزمان .

فإنه ربما لا يكون بشيء مما يوصف به وجود (ج) كما ذكرنا وتمثلنا فيه بمالك ألف وقر ذهب . بل ندعى صدق حكم العكس في ذلك الزمان ، ونبينه بأنه لو لم يكن ذلك حقاً لكان بعض (ب) (ج) في ذلك الزمان .

فبالافتراض يكون بعض (ج) (ب) في ذلك الزمان ، وقد كان لا شيء من جيات ذلك الزمان بـ (ب) . هذا خلف .

(٦) وأما - وفي نسخة « فأما » - الحجة المحدثه التي لهم من - وفي نسخة « على » - طريق المباينة التي أحدثت بعد - وفي نسخة « من بعد » - المعلم الأول ، فلا نحتاج إلى أن نذكرها ؛ فإنها وإن أعجب بها - وفي نسخة « أعجبها » - عالم ، مزورة ، وقد بينا حالها في كتاب « الشفاء » .

والكلام على تناقض المطلقات بهذا الوجه ، قد مر ، فلا وجه لإعادته .  
قوله :

(٦) أقول : الحجة المحدثه التي أشرنا إليها أنها أحدثت بعد الاعتراض على الحجة الأولى ، وقد استحسناها الحكيم الفاضل « أبو نصر » وهي أنهم قالوا :  
(ج) مباين ل (ب)

ومباين المباين مباين .

ف (ب) أيضاً مباين ل (ج) .

فلا شيء من (ب) (ج) .

واستدرك الفاضل الشارح : على هذه الألفاظ ، بأن قال : قد يكون مباين المباين هو الشيء نفسه ، فلا يجب أن يكون مبايناً ؛ وذلك لأنه إذا جعل المباين ل (ب) هو (ج) فالمباين له قد يكون (ب) وقد يكون غيره .

وقد كان في قولهم مباين المباين ، المضاف بفتح الياء على أنه اسم المفعول ، والمضاف إليه بكسر الياء على أنه اسم الفاعل .

والفاضل الشارح ظنهما بالكسر سهواً ، فاعترض عليهم بما ذكره .

ووجه ازورار هذه الحجة ، ما ذكره الشيخ في « الشفاء » وهو أن المباينة تقع بالاشتراك على معان مختلفة .

كالتى بالإمكان .

والتى بالحد .

والتى بالسلب .

والمراد منها ههنا التى بالسلب .

## (٧) وأما الكلية الموجبة فإنها

لا يجب أن تنعكس كلية ، فربما كان المحمول أعم من الموضوع ولا يجب أيضاً أن تنعكس مطلقة صرفة ، بلا ضرورة ؛ فإنه ربما كان المحمول - وفي نسخة بدون عبارة « أعم من الموضوع ، ولا يجب أيضاً أن تنعكس مطلقة صرفة ، بلا ضرورة ؛ فإنه ربما كان المحمول » - غير ضروري للموضوع . والموضوع ضرورياً - وفي نسخة « ضروري » - للمحمول .

مثل التنفس لدى الرثة من الحيوان ؛ فإنه وجودى ليس بدائم اللزوم ، ولكنه - وفي نسخة « ولكن » - ضرورى له الحيوان ذو الرثة ؛ فإن كل متنفس فإنه بالضرورة حيوان ذورثة .

بل إنما - وفي نسخة « ربما » - تنعكس المطلقة - وفي نسخة « بالمطلقة » - مطلقة عامة ، تحتل الضرورة - وفي نسخة « الضرورية » - لكن الكلية الموجبة يصح عكسها جزئياً موجباً لا محالة ؛ فإنه إذا كان كل [ج] [ب] كان لنا أن نجد شيئاً معيناً هو [ج] [ب] فيكون ذلك [الجيم] [ب] وذلك [الباء] [ج] وكذلك الجزئية الموجبة تنعكس مثل نفسها .

فيرجع قولهم :

(ج) مباين ل (ب) إلى أنه قد يسلب عنه (ب) .

وقولهم : مباين المباين مباين ، إلى أن ما سلب عنه شيء ، فيجب أن يكون مسلوباً على ذلك الشيء .

وهذا هو المطلوب نفسه مأخوذاً في بيانه .

قوله :

(٧) أقول : الموجبة الكلية من المطلقات لا تنعكس كلياً ؛ لاحتمال أن يكون المحمول

أعم من الموضوع .

(٨) وإن - وفي نسخة « فإن » - كان الكلي والحزئي الموجبان من المطلقات التي لها من جنسها نقيض ، برهن على أنها تنعكس جزئية من طريق أنه إن - وفي نسخة بدون كلمة « إن » - لم يكن حقاً أن بعض [ب] [ج] فلا شيء من [ب] [ج] - وفي نسخة بزيادة « فلا شيء من [ج] [ب] » -

ولا مطلقة خالية عن الضرورة ؛ لاحتمال أن يكون الموضوع ضرورياً للمحمول ، سواء كان المحمول ضرورياً له ، أو غير ضروري بل تنعكس جزئية ؛ للافتراض .  
ومطلقة عامة ، لأن موضوع الموجبة إنما يكون ثابتاً على الوجه المذكور .  
والإيجاب المطلق يقتضى ثبوت المحمول لذات الموضوع بالفعل .  
ففي العكس تصير تلك الذات موضوعة مع المحمول ، وتصير جهة الأصل جهة لمحموله الذي صار موضوعاً في العكس بالنسبة إلى تلك الذات والجهة التي كانت لوصف الموضوع بالنسبة إليها في الأصل جهة العكس .  
وكلتاها مطلقتان ، فجهة العكس أيضاً مطلقة .  
وما ذهب إليه الفاضل الشارح من كون جهة العكس ممكنة ، بناء على أنها كذلك في الضروري ، فليس بشيء ، وسيجىء بيانه .  
قوله :

(٨) قيل : هذا القيد لا فائدة فيه .

قال « صاحب البصائر » : ( وذلك لأن الحجة عامة غير متخصصة بالمطلقات التي لها من جنسها نقيض ؛ وذلك لأن جميع المطلقات الموجبة ، تنعكس إلى المطلقة العامة الجزئية الموجبة ؛ وإلا لصدق نقيضها ، وهو السالبة الدائمة الكلية ، وتنعكس كنفسها إلى ما يضاد الأصل ) .

وقيل : فائدة هذا التخصيص : هي أن انعكاس السالبة الدائمة يبين بانعكاس الموجبة الجزئية المطلقة ، ، فيلزم الدور .

وأجيب عنه : بأنه يمكن أن يبين انعكاس الموجبة الجزئية بالافتراض ، حتى لا يكون دوراً .

وأقول : الوجه في فائدة هذا القيد أن الشيخ لم يبين انعكاس المطلقات بانعكاس السالبة الدائمة الذي لم يبين بعد ، احترازاً :

إما عن الدور .

أو من سوء الترتيب .

لكن لما كان نقيض العكس الذي يدعى صحته ، سالبة دائمة كلية .

وكان عنده أنها تطابق السالبة العرفية ، على ما ذهب إليه في باب التناقض .

وقد بين أن السالبة العرفية تنعكس كنفسها .

فإذن كان عكسها ضدّاً ونقيضاً للأصل ، بحسب ما ذهب إليه ، ولم يكن الكلام مبنياً على ما بعده ..

واعلم أن الخلف لا يفيد العلم بجهة العكس على التعيين ؛ لأنه مبنى على نقيض المطلوب المعين ، فكيف يفيد تعيين المطلوب ؟

بل يفيد العلم بما يصدق مع العكس من لوازمه ، وإن كان أعم منه .

واعتبر هذا الخلف ؛ فإنه يطرد مع دعوى الإمكان العام للعكس اضطراده مع الإطلاق .

أقول : المطلقات العرفية تنعكس مطلقة عامة وصفية ، لما مر .

والعرفية الوجودية تنعكس وجودية كنفسها ؛ ذلك لأننا إذا قلنا : كل (ج) (ب) لا دائماً ما دام (ج) حكمنا بأن كل ما يوصف بـ(ج) فإنه يوصف بـ(ب) لا دائماً .

وذلك لأن دوام الاتصاف بـ(ج) المستلزم لـ(ب) يقتضى دوام الاتصاف بـ(ب) هذا خلف .

فإذن بعض (ب) الذي هو (ج) إنما يوصف بـ(ج) لا دائماً ، بل في بعض أوقات اتصافه بـ(ب) .

فالعكس مطلق بحسب الوصف ، وجودي بحسب الذات .

(٩) وأما - وفي نسخة « فأما » - الجزئية السالبة فلا عكس لها فإنه يمكن أن لا يكون كل - وفي نسخة بدون كلمة « كل » - [ج] [ب] ثم يكون - وفي نسخة بدون « يكون » - كل [ب] [ج] فليس ليس - وفي نسخة « ليس ليس » وفي أخرى بدون تكرار ليس « - كل - وفي نسخة بدون كلمة « كل » - [ب] [ج] .

مثل أن الحق هو أنه ليس بعض الناس بضحاك بالفعل ، وليس مممكن - وفي نسخة « يمكن » - أن لا يكون شيء مما هو ضحك بالفعل إنساناً .

---

وهذه فائدة لا يعطى أمثالها الخلف ابتداء ، بل إنما تعطى اللمية ؛ ولذلك لم يتنبه لها المعتمدون على الخلف .

وأما بعد التنبيه فقد يمكن أن يبين بالخلف .

قوله :

(٩) يريد أن السالبة الجزئية غير المطلقة الضرورية ربما تكون صادقة ، وعكسها إنما يصدق موجبة كلية ضرورية لاسالبة جزئية .

ويمثل بصدق قولنا : ليس بعض الناس ضاحكاً ، مع صدق قولنا : كل ضاحك بالضرورة إنسان ، وامتناع أن يصدق معه نقيضه الذي هو السالبة الجزئية ؛ فإذا هي غير منعكسة .

وقد ذكر أثير الدين المفضل الأبهري ، وغيره ، أن السالبة الجزئية إذا كانت عرفية وجودية فإنها تنعكس كنفسها ؛ وذلك إذا قلنا : ليس بعض (ج) (ب) ما دام (ج) لادائماً ، حكمنا باتصاف شيء ما بصفتي (ج) و(ب) المتعاندتين في وقتين مختلفين . فإذا بعض ما يوصف ب(ب) يسلب عنه (ج) ما دام موصوفاً ب(ب) لادائماً .

الفصل الرابع  
إشارة  
إلى عكس الضروريات

( ١ ) فأما - وفي نسخة « وأما » - السالبة الكلية الضرورية فإنها تنعكس مثل نفسها .  
فإنه إذا كان بالضرورة [ ب ] مسلوبة - وفي نسخة « مسلوب » - عن كل [ ج ] .  
ثم أمكن أن يوجد بعض [ ب ] [ ج ] .  
وفرض ذلك انعكس - وفي نسخة « العكس العكس » - ذلك .  
وكان بعض [ ج ] [ ب ] على مقتضى الإطلاق الذي يعم الضروري وغيره .

وهذا لا يصدق ألبتة مع السلب - وفي نسخة « سلب » - الضروري الكلي - وفي نسخة بدون كلمة « الكلي » - بل صدقة معه محال ، فما أدى إليه محال . ولك - وفي نسخة « وذلك » - أن تبين ذلك بالافتراض -

( ١ ) أراد البيان بالخلف فأخذ نقيض المطلوب ، وكان موجبة جزئية ممكنة عامة وهو معنى قوله ( ثم أمكن أن يوجد بعض ( ب ) ( ج ) ) وكان انعكاسها مما لم يتبين بعد فلم يبين الكلام عليها ، بل فرضها مطلقة وهو معنى قوله : [ وفرض ذلك ] وإنما كان له ذلك ؛ لأن هذا الممكن هو ما لا يلزم عن فرض وجوده محال .  
ثم عكس المطلقة على ما بينها من قبل ، فانعكست مطلقة عامة ، تناقض الأصل بحسب الكيفية والكمية . ويضادها بحسب الجهة .  
بل يلزمها من الممكنات العامة ما يناقض الأصل مطلقاً ، فلزم الخلف ، وهو معنى قوله : ( بل صدقه معه محال ) .

– وفي نسخة «بالإفراض» – فتجعل ذلك البعض [د] – وفي نسخة بدون كلمة (د) – فتجد بعض ما هو [ج] قد صار [ب] – وفي نسخة بزيادة «وقد وضعت لا شيء من [ج] [ب] هذا محال» –

(٢) والكلية – وفي نسخة «وكليته» – الموجبة الضرورية تنعكس – وفي نسخة بزيادة «على نفسها» – جزئية موجبة بما – وفي نسخة «لما» – بين – وفي نسخة «تبين» – من حكم المطلق العام – وفي نسخة «المطلقة العامة» – لكن لا يجب أن تنعكس ضرورية ؛ فإنه يمكن أن يكون عكس الضرورى ممكناً .

---

ثم رجع إلى المطلوب وقال : ( فلم يكن ما فرضناه ممكناً ، ممكناً ) . لأنه أدى إلى محال ، والمؤدى إلى المحال محال ، وهو المراد من قوله : [ فما أدى إليه محال ] . وقد تم كلامه .

ثم إنه ذكر أن بيان انعكاس الموجبة الجزئية إنما يتأتى بالافتراض ؛ لتلا يذهب الوهم إلى تخيل دور .  
قوله :

(٢) الحق أنها تنعكس جزئية موجبة مطلقة عامة ، بمثل ما مر في المطلقات .  
وبعض المنطقيين ذهبوا إلى أنها تنعكس كنفسها ضرورية .  
والشيخ أراد أن يرد عليهم ، فأشار :

أولاً : إلى أنها تنعكس جزئية موجبة مطلقة عامة ، بمثل ما مر في المطلقات – وفي بعض النسخ بزيادة بل وصفية ؛ لوجوب كون المحمول لازماً لذات الموضوع ، وهو أخص من المطلقة العامة .

وبعض المنطقيين ذهبوا إلى أنها تنعكس كنفسها ضرورية .  
والشيخ أراد أن يرد عليه فأشار .

أولاً : إلى أنها تنعكس جزئية موجبة بمثل ما مر في المطلقات  
ثم اشتغل في الرد فقال : ( ولا يجب أن تنعكس ضرورية ) وبينه بمثال الإنسان

فإنه ممكن - وفي نسخة « يمكن » - أن يكون [ج] كالضحك  
 ضروريا - وفي نسخة « ضروري » - له [ب] كالإنسان . و [ب]  
 كالإنسان غير ضروري له [ج] كالضحك .  
 ومن قال غير هذا ، وأنشأ يحتال - وفي نسخة « يختار » - فيه فلا  
 تصدقه .

فمعكسها إذن الإمكان الأعم - وفي نسخة « العام » -  
 والموجبة الجزئية - وفي نسخة بدون كلمة « الجزئية » - الضرورية  
 أيضاً تنعكس جزئية على ذلك القياس .

والضحك ، ثم قال : ( ومن قال غير هذا وأنشأ يحتال فيه فلا تصدقه ) أى يحتال لبيان  
 أن العكس ضروري .

وهو أنهم يقولون : ذلك العكس . إما أن يكون ضرورياً كالأصل .  
 أولاً يكون .

فإن كان ، فهو المطلوب .

وإلا فلينعكس العكس مرة أخرى إلى غير ضروري ؛ لأن الضروري لما انعكس  
 إلى غير الضروري ، فغير الضروري أولى بأن ينعكس إليه .  
 وغير الضروري يُضاد الأصل . وذلك خلف .

وهذا غير صحيح ؛ لأنه مبنى على أن عكس غير الضروري ، غير ضروري ، وهو  
 ليس ببين ، بل الضروري وغير الضروري ينعكسان إلى كل واحد منهما .

ثم رجع الشيخ إلى إنتاج المطلوب الذى هو إبطال مذهبهم فقال : ( فعكسها إذن الإمكان  
 الأعم ) أى الشامل للضرورة واللاضرورة .

وإنما قال ذلك ؛ لأن المطلوب لما كان هو الرد على من زعم أنه ضروري ، وكان  
 البرهان عليه أنه يمكن أن يكون أيضاً غير ضروري فى بعض المواد ، فالواجب أن يورد  
 فى النتيجة ما يشملهما معاً ؛ لا ما يثبت ببرهان آخر .

إذ لو كان قال : إنه الإطلاق العام - وفي نسخة « الأعم » - لكانت النتيجة غير  
 ما اقتضاه ببرهانه .

(٣) والسالبة الجزئية - وفي نسخة بزيادة « الضرورية » - لا تنعكس لما علمت .

ومثاله : بالضرورة ليس كل حيوان إنساناً . ثم كل إنسان حيوان ، ليس ليس - وفي نسخة بدون تكرار « ليس » - كل إنسان حيواناً - وفي نسخة « حيوان » وفي أخرى « حيواناً إنسان » -

---

وليس قوله ( إنه الإمكان الأعم ) بمناف لكونه أحص منه في نفس الأمر على ما صرح به في سائر كتبه .

وما تمسك به الفاضل الشارح : في احتمال أن يكون العكس ممكناً ، وهو قوله : إن العكس قد يكون ممكناً ، لا يدخل في الوجود ، كما لو فرض أن الإنسان لا يصير كاتباً في مدة وجوده .

فضعيف ؛ وذلك لأنه يناهى الأصل ؛ فإن الأصل يقتضى ثبوت الكاتب الذي أثبت له الإنسانية بالضرورة ؛ فإن الكاتب ما لم يكن كاتباً لا يكون إنساناً .  
ولما ثبت ، وثبت أنه إنسان ، ثبت أنه حاصل أيضاً لما هو الإنسان .  
قوله :

(٣) وذلك ظاهر .

## الفصل الخامس

### إشارة

### إلى عكس الممكنات

( ١ ) وأما القضايا الممكنة فليس - وفي نسخة « فلا » - يجب لها عكس في السلب ؛ فإنه ليس إذا لم يمتنع بل أمكن أن يكون لا - وفي نسخة « أن لا يكون » - شيء من الناس يكتب ، يجب أن يمكن ولا يمتنع أن لا يكون أحد ممن يكتب ، إنساناً . أو بعض من - وفي نسخة « ممن » - يكتب إنساناً .

وكذلك هذا المثال يبين الحال في الممكن الخاص والأخص - وفي نسخة « أو الأخص » - فإن الشيء قد يجوز أن ينبنى عن شيء ، وذلك للشيء لا يجوز أن ينبنى عنه شيء - وفي نسخة بدون كلمة « شيء » - لأنه موضوعه الخاص الذي لا يعرض إلا له .

( ١ ) يريد به قول بعض الفضلاء في بيان أن الممكن الخاص ينعكس كنفسه ، وهو أنا إذا قلنا : كل حيوان يمكن أن يكون نائماً من جهة ما هو نائم ، فبعض ما هو نائم ، فهو من جهة ما هو نائم ، يمكن أن يكون حيواناً ؛ لأن حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم ، حتى تكون له ضرورة من تلك الجهة ، ورد الشيخ بأنه مغالطة ، أما :

أولاً : فلأن قوله : ( من جهة ما هو نائم ) أخذ جزء من المحمول في الأصل ، والعكس جميعاً وكان يجب أن يجعل جزءاً من الموضوع في العكس ، ويصير العكس : فبعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم يمكن أن يكون حيواناً .

وحينئذ يكون كذبه ظاهراً ؛ لأن النائم من جهة ما هو نائم ، لا يكون حيواناً ، ولا شيء آخر غير النائم . وأما :

وأما - وفي نسخة « أما » - في الإيجاب فيجب لها عكس ، ولكن ليس يجب أن يكون في الممكن الخاص مثل نفسه .

ولا تستمع - وفي نسخة « تسمع » - إلى قول - وفي نسخة بدون كلمة « قول » - من يقول : إن الشيء إذا كان ممكناً غير ضروري لموضوعه فإن - وفي نسخة « إن » - موضوعه يكون كذلك له . وفي نسخة بدون عبارة « له » -

وتأمل المتحرك بالإرادة كيف هو من الممكنات للحيوان ، وكيف الحيوان ضروري له .

ولا تلتفت إلى تكلفات قوم فيه ، بل كل أصناف الإمكان تنعكس في الإيجاب بالإمكان الأعم ؛ فإنه إذا كان كل [ج] [ب] بالإمكان - وفي نسخة بدون عبارة « بالإمكان » - أو بعض [ج] [ب] بالإمكان ، فبعض [ب] [ج] بالإمكان الأعم ، وإلا فليس بممكن - وفي نسخة « يمكن » - أن يكون شيء من [ب] [ج] .

ثانياً : فلأن هذا المثال ، وإن كان حقاً فهو لا يفيد المطلوب ؛ لأن انعكاس القضية في مادة واحدة ، لا يقتضى انعكاسها مطلقاً . بل عدم انعكاسها في مادة يقتضى عدم انعكاسها مطلقاً .

وقوله : ( وربما قال قائل : ما بالكم لاتعكسون السالبة الممكنة الخاصة ) إشارة إلى مذهب بعض القدماء ، فإنهم حكموا بأنها تنعكس جزئية ؛ لأنها في قوة موجبها ، وهي معكسة موجبة ممكنة جزئية . وإنما حكمنا بأنها لاتنعكس إلى ذلك ؛ لأن العكس يجب أن لا يكون بشرط بقاء الكيفية ، على ما وقع عليه الاصطلاح منها ، ولعل القائلين بانعكاسها إنما ذهبوا إلى ذلك بظنهم عكسها في قوة سالبة ممكنة جزئية .

وقد غلطوا فيه لأن الموجبة الممكنة الخاصة لاتنعكس خاصة ، بل عامة ، ليست موجبها في قوة سالبها .

قوله : ( وقوم يدعون للسلب الجزئي الممكن عكساً ) إشارة أيضاً إلى بعض مذاهبهم وبقى الفصل غنى عن الشرح .

فبالضرورة على ما علمت لاشيء من [ب] [ج] - وفي نسخة « من [ج] [ب] » - وينعكس بالضرورة - وفي نسخة « فبالضرورة » - لاشيء من [ج] [ب] هذا خلف - وفي نسخة بدل عبارة « وينعكس ... خلف » - فبالضرورة شيء من [ج] [ب] هذا خلف  
وربما قال قائل : ما بالكم لا تعكسون السالبة الممكنة الخاصة ؛ وقوتها قوة الموجبة ؟

فنقول - وفي نسخة « فاعلم » - إن السبب - وفي نسخة « السلب » - في ذلك أنها - أعني الموجبة - إنما تنعكس إلى موجبة - وفي نسخة « إلى موجب » - من باب الممكن - وفي نسخة « الإمكان » - الأعم ، فلا تحفظ الكيفية .

ولو كان يلزم عكسها من الممكن الخاص ، لأمكن أن تنقلب - وفي نسخة « تقلب » - من الإيجاب إلى السلب ، فتعود الكيفية في العكس ، لكن ذلك غير واجب .

وقوم يدعون للسلب - وفي نسخة « للسالب » - الجزئي الممكن عكساً ، بسبب انعكاس الموجب الجزئي الذي في قوته .  
وحسبانهم أن ذلك يكون خاصاً أيضاً ويعود أيضاً - وفي نسخة بدون كلمة « أيضاً » - إلى السلب .

فظنهم باطل قد تتحققه مما - وفي نسخة « بما » - سمعته .  
ومن هذا المثال قولنا : يمكن أن يكون بعض الناس ليس بضحاك ولا تقول : يمكن أن يكون بعض ما هو ضحاك ليس بإنسان \*